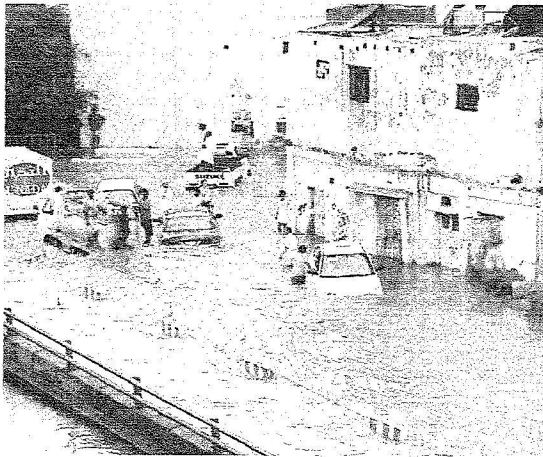


غير واضحة تصوير

## الملك عبدالله يقودنا إلى "منعطف تاريخي" في الإصلاح

# الديمقراطية عرفومتة عن المسؤولين المقصرين في خدمة المواطن



كارثة السيول في جدة تنتظر قرارات حاسمة من لجنة تسمى الحقائق

أكد عدد من المسؤولين والمتخصصين على أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- يقودنا إلى "منعطف تاريخي" مهم في الإصلاح والشفافية، والتصدي للعفسدين والمقصرين في خدمة المواطن، مشيرين إلى أن "الحصانة" مرفوعة عن كل مقصر كائنًا من كان. وقال الدكتور وليد عرب هاشم عضو مجلس الشورى إن الخطاب الملكي أراح النفس، وأعطى شعورًا بأن "القيادة" حاسمة، فما واجهته مدينة جدة كان مصيبة وفاجعة، ولو كان ما حدث قدر من الله لا حول لنا ولا قوة فيه، ولكننا استسلمنا ورضينا، ولكن أن يكون هناك مسببات بشرية وإهمال استمر على مدى عشرات السنوات من المقصرين وسوء التقدير واللامبالاة وإهدار أموال وعدم صرفها أو صرفها خطأ، فهذا لا يعني أن يترك المقصر طليقًا وعدم محاسبته.

وأضاف هذا شيء نحن نتفق

والقيادة الرشيدة كانت صريحة ومقدرة لوضع المواطن وتوعدت بالمحاسبة مهما كان وضع ومكانة المتسبب، والهدف ليس "انقاصاً"، بل هو تصحيح وإصلاح ومعاقبة من استهان بأمور المواطنين وشؤونهم، فلا يعقل أن نجد بلداً في أي أنحاء العالم يموت فيها المواطن غرقاً دون أن يكون لديه خطأ، ونحن نلوم المسؤولين الذين يضعون الخطأ على الأحياء العشوائية أو البيئة الجغرافية ونسوا أن هذا مصير أرواح وخطأ يجب أن لا يتم الحديث عنه بهذه الطريقة، فكما أن القيادة ترفع من معنويات الجهود المبذولة فإنها لا تقض الطرف عن الأخطاء.

كما تحدث الدكتور صالح المانع أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، فقال اعتقد أن قرار الملك عبدالله يعد شجاعاً في مواجهته

كارثة جدة، وهذا نيج الملك للإصلاح، وبناء اقتصاد سعودي قوي، وكذلك اعتماده على الشفافية والمصارحة مع الشعب، كما أن المسؤولية جسيمة على اللجنة المكلفة، وهي لجنة ذات طابع قانوني قضائي وستستمع إلى شهادات عدة جهات منها البيئة والنيابة والجغرافيا والجيولوجيا وستفحص العديد من الأوراق والعقود بين الشركات التي قامت بالبناء وستنظر في هذه المواضيع وينتجق منها لجان أخرى وعلميا سيكون شاقاً؛ خاصة وأن اللجنة متفرغة تماماً للمسؤولية، وحصر أعداد الضحايا وأسماهم، كما أن تشكيل اللجان المسؤول عن تقصي الأسباب أمر ضرورياً، ومهمة صعبة وتتحتاج لجهود جبارة ونتائج صادقة.

ريال لكل أسرة فقيد وتعويضهم عن أملاكهم المتضررة.

وأكد الدكتور سعد العثمان أستاذ الدراسات العليا بجامعة الملك خالد على أن قرارات خادم الحرمين الشريفين الحازمة ستواجه المقصرين، وهذا هو المنتظر وما حدث في جدة ليست حادثة عارضة، ولكن واضح أن هناك فساداً، والفساد لا يده من المعالجة، مشيراً إلى أن قرارات الملك عبد الله لم تشتعل على محاسبة المقصرين فقط، بل تعدها للمواساة من أصابتهم أضرار مادية أو في الأرواح، معتبراً تشكيل اللجان المسؤول عن تقصي الأسباب أمراً ضرورياً، ومهمة صعبة وتتحتاج لجهود جبارة ونتائج صادقة.

#### الحصانة مرفوعة!

ويعين الدكتور سعد مارك عؤ

### بريداً، أيها، تحقيق - منصور الجقرن، مريم الجابر

مجلس الشورى أن خطاب الملك لإمس شعور كل مواطن، وأشعره أن الملك قريب منه ومعاضد ليهوم الوطن والمواطن، ولا نستغرب منه مثل هذه القرارات التي نعدنا متعطفاً تاريخياً في الدولة وفي القضاء على الفساد الإداري وسيساهم بشكل كبير في ربح أي فساد، ولا ننس أن على رأس هذه اللجنة الأمير خالد الفيصل الذي عرف بأنه من قادة الإصلاح وهذا سيدفع بالنتائج بفعلة قوية وسيحاسب أي شخص كاننا من كان دون أن يكون لديه حصانة عن الخطأ الحاصل، فالملك أعطى اللجنة كافة الصلاحيات لكي تعمل وتصبح نموذجاً لمستقبل المملكة وهو قرار على مستوى موعظي المملكة وليس جده فقط.

كما أبان الدكتور هادي السيامي المستشار القانوني وعضو هيئة حقوق الإنسان أنه لا يستغرب خطوة الملك عبد الله تجاه ما حصل، مشيراً إلى أن اللجنة المشكلة برئاسة الأمير خالد الفيصل المعروف بحياديته وشفافيته ستحقق النتائج المأمول منها والذي يتأمله خادم الحرمين من إظهار أسباب ما حدث في جدة وأمنى من اللجنة أن تقترح الحلول المناسبة ليس في جدة، بل في كل مكان وإن يطبق الأحكام المناسبة للمتسببين بالحادثة، ويقول الكاتب مجاهد عبد المتعالي إن قرارات الملك عبدالله تعد تفعيلاً حياً ومباشراً لما اختلته في مسيرته المتخوفة منذ أن ولاه الملك أمر هذه البلاد والتي استغفحها بوضع البنات الأولى للاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة

الفساد، والتي جاءت قراراته في حادثة جدة تأكيداً لاستراتيجيته الرسومة وبعودة حثيثة المسير في ركابها، بل ومحاسبة المتجاوزين في تقريرها وتفعيلها.

#### أعمال اللجنة

وحول قرار تشكيل لجنة برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة للدراسة أسباب حدوث هذه الحادثة التي تعرضت لها محافظة جدة وأمر خادم الحرمين الشريفين بدفع مليون ريال لأسرة كل شهيد، قال الأستاذ عبدالله بن محمد الوائلي عضو مجلس منطقة القصيم ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس بأن هذا القرار يأتي في سياق تفعيل قرار مجلس الوزراء المؤقر الذي اتخذته مطلع عام ١٤٢٨هـ بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومن ضمن هذه الاستراتيجية

تأسيس هيئة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وهذا القرار منتظر من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - ملك الإصلاح وحامي النزاهة ومحارب الفساد.

وأضاف أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين يدفع مبلغ مليون ريال لأسرة كل شهيد في هذه الكارثة التي تعرضت لها محافظة جدة إنما تعبر عن وقفة أبوية حانية تخفف من مصابهم الأليم وتشعرهم بوقوف الدولة إلى جانب المواطن بالسراء والضراء.

وقال الدكتور محمد بن عبدالعزيز الثويني عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم بأن مواقف خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مستمرة لكنها تظهر مع كل أزمة تلاستها لفئة خاصة عانت من أزمة طارئة وهي مواقف منطوقة من أمرين، أولها شعوره - حفظه الله - بالمسؤولية التي يتحملها إذ هو المؤمن على شعبه، وثانيًا أبوته لعموم شعبه، ولأن خادم الحرمين الشريفين سبق أن وجه أن كل سوف يتحمل مسؤوليته وسوف يقال للمحسن أحسنت والسيء أسأت وهذه واحدة من المسؤوليات التي سيتحمل من عليه مسؤوليتها تجاه ما حدث في محافظة جدة.

وأضاف أن هذه اللجنة التي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ستعطي لخادم الحرمين الشريفين تصورا كاملا عن الأسباب والمسببات مع التوصيات اللازمة تجاه هذه الحادثة، وكذلك الاحتياطات اللازمة لما قد يحدث بسبب تلك الكوارث وما تسببه عند التقصير في عدم الاحتياط لها، مشيرا إلى أننا كمجتمع مخلصون وواثقون بأن القرارات المنبثقة على وضوح في التقارير ستكون في صالح الوطن والمواطن -ياذن الله-